الأمم المتحدة

A/C.6/61/L.8

الجمعية العامة

Distr.: Limited
25 October 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون
اللجنة السادسة
البند ٧٧ من جدول الأعمال
تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها التاسعة والثلاثين

مشروع قرار

المواد المنقحة من قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، والتوصية المتعلقة بتفسير الفقرة ٢ من المادة الثانية والفقرة ١ من المادة السابعة من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها المبرمة في نيويورك، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٥٨

إن الجمعية العامة،

إذ تُسلِّم بقيمة التحكيم كوسيلة لتسوية التراعات التي تنشب في سياق العلاقات التجارية الدولية،

وإذ تشير إلى قرارها ٧٢/٤٠ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ المتعلق بالقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي[(١)]،

وإذ تُسلِّم بضرورة توافق أحكام القانون النموذجي المتعلقة بشكل اتفاق التحكيم والتدابير المؤقتة مع الممارسات الحالية في التجارة الدولية ووسائل التعاقد الحديثة،

وإذ تعتقد أن المواد المنقحة من القانون النموذجي المتعلقة بشكل اتفاق التحكيم والتدابير المؤقتة التي تعكس الممارسات الحالية ستعزز إلى حد بعيد إعمال القانون النموذجي،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/40/17)، المرفق الأول.

261006 261006 06-58649 (A)

وإذ تلاحظ أن إعداد المواد المنقحة من القانون النموذجي المتعلقة بشكل اتفاق التحكيم والتدابير المؤقتة كان موضوع مداولات ومشاورات مستفيضة مع الحكومات والأوساط المهتمة، وأنه سيسهم إلى حد بعيد في إرساء إطار قانوني متناسق يتيح تسوية النزاعات التجارية الدولية بإنصاف وفعالية،

وإذ تعتقد بأنه من المناسب بوجه خاص، في سياق تحديث مواد القانون النموذجي، الترويج لتفسير وتطبيق موحدين لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها المبرمة في نيويورك، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٥٨[٢]،

١ - **تعرب عن تقديرها** للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لقيامها بصياغة واعتماد المواد المنقحة من قانونها النموذجي للتحكيم التجاري الدولي التي تتعلق بشكل اتفاق التحكيم والتدابير المؤقتة، والتي يرد نصها في المرفق الأول لتقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والثلاثين[٣]، وتوصي جميع الدول بأن تنظر بعين الرضا في سن المواد المنقحة من قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، أو قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي بصيغته المُنقحة، عندما تسنّ قوانينها أو تنقحها، نظرا لاستصواب توحيد قانون إجراءات التحكيم ومراعاة الاحتياجات الخاصة في مجال ممارسة التحكيم التجاري الدولي؛

٢ - **تعرب عن تقديرها أيضا** للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لقيامها بصياغة واعتماد التوصية المتعلقة بتفسير الفقرة ٢ من المادة الثانية والفقرة ١ من المادة السابعة من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها المبرمة في نيويورك، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٥٨[٢]، والتي يرد نصها في المرفق الثاني لتقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والثلاثين[٣]؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن من أجل كفالة التعريف بالمواد المنقحة من القانون النموذجي والتوصية وإتاحتها على نطاق واسع.

---

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٣٣٠، الرقم ٤٧٣٩.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ١٧ (A/61/17).